اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

احذروا . . مصرف الرافدين في خطر !

تتجاوز الكتلة النقدية في كل من مصرفي الرافدين والرشيد الحكوميين العتيدين حاجز الـ ٣٠ ترليون دينار ، في وقت يعزو المستشار مدير عام مصرف الرافدين وكالة ضياء الخيون سبب توقف المصرف عن السلف والقروض لضعف السيولة النقدية .

وإزاء هذا التصريح الغريب نتساءل ما الذي دعا الخيون لذكر هذا السبب غير المقنع بالمرة ، في وقت تتحدث المعطيات عن رأس مال وودائع وسيولة مصرفية عكس ذلك ، وكان الأجدى به أن يبحث عن سبب آخر ، حيث أن مصرفه يعد من اكبر المصارف العراقية الحكومية والخاصة على حد سواء وسط هيمنة شبه مطلقة على النشاط المصرفي في العراق من قبل المصارف الحكومية وبالتحديد مصرفي الرافدين والرشيد ، بمساندة حكومية لافتة للنظر على حساب المصارف الخاصة لاسيما في خطابات الضمان للمؤسسات الحكومية والتي أصبحت حكراً على الرافدين والرشيد لفترات طويلة ، في وقت تعطى على شكل جرعات للمصارف الخاصة .

ولكن الخيون أطل علينا هذه المرة بمفارقة مصرفية لانعرف أسبابها ومباعثها ودواعيها ، ونقول اذا صح القول نتطلع الى ان يعلن مصرف الرافدين .ومن باب الشفافية وتدفق المعلومات والإفصاح للرأي العام الأسباب التي تقف وراء هذا التراجع في حجم السيولة النقدية وواقع الحال في مصرف الرافدين خاصة وانه ذكر في طيات حديثه أن التخصيصات المالية المحددة للقروض نفدت ولم يجر تعزيزها من قبل وزارة المالية وهو سبب غير مقنع ، أما إذا كان ذلك من باب التغطية على توقف المصرف عن منح القروض انطلاقاً من مبدأ مخاطر الائتمان ، فهذا يحتاج إلى مراجعة موضوعية للأداء المصرفي بشكله الأعم والأشمل ، ومشهد الائتمان بشكل خاص لاسيما الشرائح المشمولة وضرورة وضع دراسة موضوعية ومتأنية وملامسة الواقع المعيش والابتعاد عن العشوائية في التعامل مع هذا المشهد .

ونرى في هذا الاتجاه أن تستهدف الشرائح الفقيرة وذوي الدخل المحدود بدعم من وزارة المالية تحديداً في موضوعة نسبة الفائدة ، حيث نرى من الأجدى أن تتحمل وزارة المالية نسبة الفائدة التي يحددها المصرف للقروض بشكل عام والإسكانية منها على وجه الخصوص ،ولا نرى في ذلك عبئاً على الموازنة العامة للدولة لأن هذا التوجه يساهم إلى حد كبير في الحد من أزمة السكن وبالتحديد الشرائح المجتمعية ممن هم بمستوى أو دون خط الفقر .كما نرى أن يتجه المصرفان العتيدان إلى تبني القروض الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة ، سعياً لتحريك عجلة الإنتاج لاسيما في المشاريع الصناعية التي تعمل على خلق دورة اقتصادية وديناميكية في تحريك العجلة الإنتاجية فضلاً عن المساهمة في امتصاص نسب لابأس بها من مستويات البطالة ، وبهذا تساهم المنظومة المصرفية في خلق حركة اقتصادية فاعلة .

توقّعات التفوّق على إنتاج السعودية وإيران

٤٥ مليار دولار إيرادات تصدير النفط خلال الأشهر الستة الماضية

□ بغداد /المدى

فائض الايرادات تجاوز ٩ مليارات

قالت وزارة النفط أن إيرادات تصدير النفط خلال النصف الأول من العام الحالي ٢٠١٢، بلغت أكثر من ٤٥ مليار دولار، مؤكدة أن العراق حقق فائضا في عائداته النفطية بلغت تسعة مليارات دولار، في الوقت نفسه أكد الخبير النفطي حمزة الجواهري أن إنتاج النفط العراقي في نهاية(٢٠١٧) سيصل إلى مستويات تفوق مستويات إنتاج السعودية وإيران .

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة النفط عاصم جهاد لـ"السومرية نيوز" إن العراق حقق خلال النصف الأول من العام الحالي ٢٠١٢، أكثر ٤٥ مليارات دولار" ، مبينا أن "الحكومة أقرت فائضاً من عائدات النفط للنصف الأول بلغ تسعة مليارات دولار".

وأضاف جهاد أن الفائض في موازنة العراق سينعكس بشكل إيجابي على الاقتصاد العراقي وبالتالي سيساعد الحكومة على إنشاء ميزانية تكميلية لدعم ميزانيات الوزارات الأخرى وخاصة الخدمية منها"، مشيرا إلى أن منظمة أوبك وجدت فائضا في الكميات النفط المعروضة تقدر بأكثر من مليون و٦٠٠ ألف برميل يوميا".

وتابع جهاد أن بعض أعضاء منظمة أوبك ومنها السعودية والإمارات قد تجاوزت على حصتها المقررة وخرجت عن الاتفاق الذي خرجت به المنظمة خلال اجتماعها الأخير بتحديد سقف إنتاج النفط بـ٣٠ مليون برميل يوميا"، مؤكدا أن "سعر ١٠٠ دولار للبرميل الواحد يعتبر سعرا مناسبا بالنسبة للعراق، فيما تعتبره بعض الدول الأخرى سعرا غير مناسب لها".

وأشار جهاد أن استمرار انخفاض أسعار النفط عالميا سيدفع بمنظمة أوبك إلى عقد جلسة طارئة لتخفيض إنتاجها مرة أخرى للحفاظ على أسعار النفط".

وكانت منظمة أوبك قد أعلنت إن سعر سلة خاماتها القياسية ارتفع إلى ٩٨,٤٣ دولار للبرميل مقارنة بيوم الخميس التي بلغت ٩٧,٤٠ دولار .

وأظهر المسح الذي أجرته وكالة رويترز الذي شمل شركات نفط ومسؤولين في أوبك ومحللين أن متوسط إنتاج دول أوبك وعددها ١٢ دولة بلغ ٣١,٦٣ مليون برميل يوميا فيما لم تلتزم بسقف الإنتاج المستهدف البالغ ٣٠ مليون برميل يوميا الذي تم الاتفاق عليه خلال اجتماع منظمة أوبك الأخير.

وتتكون سلة أوبك من ١٢ خاما هي مزيج صحارى الجزائري وخام جيراسول الأنجولي والخام الإيراني الثقيل والبصرة الخفيف العراقي والتصدير الكويتي والسدر الليبي وبوني الخفيف النيجيري والبحري القطري والعربي الخفيف السعودي ومربان الإماراتي وميري الفنزويلي وأورينت من الإكوادور.

من جانبه أكد الخبير النفطي حمزة الجواهري أن إنتاج النفط العراقي في نهاية(٢٠١٧)سيصل إلى مستويات تفوق مستويات إنتاج السعودية وإيران .

وقال الخبير النفطي بحسب(الوكالة الإخبارية للأنباء) إن إنتاج النفط العراقي في نهاية(٢٠١٧) سيصل إلى مستويات تفوق مستويات إنتاج السعودية وإيران ، من خلال عمليات التطوير التي تجرى في أكثر من(١٧) حقلا نفطيا تؤدي إلى زيادة صادرات النفط العراقي إلى أعلى القمم النفطية بين الدول.

وأشار الجواهري إلى: وجود الكثير من الحقول النفطية تجرى عليها حالياً عمليات تطوير وهي حقول نهرعمر وكتوبا ورطاوي والمفريسي وحقل عمارة وحقل الناصرية وجميعها حقول عملاقة وكبيرة جداً تزود صادرات النفط إضافة إلى عمليات التطوير التي تقوم بها شركة نفط الشمال في حقل كركوك جميعها تأتي ثمارها للنفط العراقي.

وبين الجواهري: أن الاحتياطي المعلن قد لا يشكل نسبة ربع من الاحتياطي الحقيقي لعدم اكتمال الحفر والتنقيب في الحقول غير المكتشفة .

وأضاف باستطاعة العراق خلال السنوات الخمس القادمة من ناحية الإنتاج أن يقود منظمة أوبك ومن ناحية الاحتياطي فيستحوذ العراق على احتياطي أكثر بكثير من السعودية وإيران.

في غضون ذلك قال عضو لجنة الطاقة والنفط احمد محمد حمادیان إن استمرار حرق الغاز المصاحب للنفط في الجو وعدم استثماره أدى إلى تأخر إقرار قانون النفط والغاز وعدم تشكيل المجلس الاتحادي للسياسات النفطية.

وقال حمادي إن وزارة النفط ماضية في استثمار الثروات الطبيعية المتمثلة بالنفط والغاز بالشكل الصحيح من خلال خططها الموضوعة ولكن هناك بعض المعوقات وقفت أمام عملها وحالت دون استغلال الثروة الغازية المصاحبة للنفط وجعلها تحرق في الجو.

وأضاف: إن المعوقات تتمثل بالتشريعات القانونية الخاصة بالنفط والغاز التي مازالت غير مفعلة وكذلك عدم تشكيل المجلس الاتحادي للسياسات النفطية الذي يضع السياسة النفطية الواضحة في البلد ويحدد طرق استثمار الثروات الطبيعية بشكل أفضل لتعزيز الاقتصاد الوطني.

وأشار إلى: أن كميات الغاز التي تحرق يومياً كبيرة جداً وهذا يعني هدراً للمال العام، مؤكداً لو استثمرت بالشكل الصحيح لعززت إيرادات الدولة المالية.

وكانت شركة شل الهولندية المتخصصة باستثمار واستخراج النفط والغاز قد أعلنت عن خسارة العراق بحدود (٥٠٠) مليون دولار يومياً نتيجة إحراق الغاز المصاحب للنفط في الجو وعدم استغلاله.

زيادة كبيرة في نظام الصيرفة الإسلامية

□ بغداد / متابعة المدى

توقع أمين عام اتحاد المصارف العربية وسام فتوح أن تشهد المرحلة المقبلة تصاعدا كبيرا في نظام الصيرفة الإسلامية نهاية عام ٢٠١٣ تصل نسبتها إلى ٤٠$ من إجمالي الأصول المصرفية العربية..مرجحا أن يصل إجمالي أصول البنوك العاملة في الدول العربية إلى ٢,٦ تريليون دولار فيما تبلغ قيمة أصول البنوك الإسلامية منها نحو ١,٢ تريليون دولار.

جاء ذلك في تصريحات أدلى بها فتوح لوسائل الإعلام على هامش أعمال المؤتمر الذي ينظمه اتحاد المصارف العربية في مدينة شرم الشيخ لمناقشة تأثير القانون الأمريكي الخاص بفرض عقوبات على البنوك خارج الولايات المتحدة ، التي لا تبلغ عن أسماء المواطنين الأمريكيين الذين لديهم حسابات بها والمعروف باسم "فاتكا".

وقال أمين عام اتحاد المصارف العربية إن الصيرفة الإسلامية نمت بعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ وتعتبر المنطقة العربية أرضا خصبة لنمو هذا النظام خاصة بعد ثورات الربيع العربي وسيطرة الأنظمة ذات الأصول الإسلامية على الحكم.

ومن ناحية أخرى ، أشار فتوح إلى أن اتحاد المصارف العربية بعث بخطابات إلى نحو ٢٠ بنكا مركزيا عربيا للتعرف على وجهة نظرهم بشأن القانون الأمريكي (فاتكا) والذي سوف يبدأ تطبيقه اعتبارا من بداية كانون الثاني ٢٠١٣ ..وسوف تصدر المسودة التشريعية الأخيرة المكملة له في آب المقبل.

وأفاد أمين عام اتحاد المصارف العربية بأن الاتحاد سوف ينقل وجهة نظر تلك المصارف المركزية فيما سيشكل وجهة نظره بناء على وجهة نظر البنوك المركزية العربية. وقال إنه في حالة موافقة أي بنك مركزي على القانون الأمريكي (فاتكا) فإنه سيتعين على البنوك التابعة له إحداث بعض التغييرات في أنظمتها حتى تتوافر لديها قاعدة بيانات وكذلك تغيير في البنية التحتية المعلوماتية مع إضافة استبيانات جديدة في جميع البنوك في إطار (اعرف عميلك).

وتتضمن الاستبيانات الجديدة – وفقا لفتوح – جنسية العميل وعما إذا كان يحمل جنسيات أخرى غير جنسية بلد المصرف المودع به أمواله ، وسيكون عليه في تلك الحالة التوقيع على صحة تلك البيانات ، وفي حالة الكشف عن اكتسابه الجنسية الأمريكية سيكون من حق المصرف إبلاغ الجهات الأمريكية بذلك لمحاسبته ضرائبيا وفقا للقانون الأمريكي في هذا الشأن .

متخصص : الاستثمار ليس حلاً للنهوض بالواقع الصناعي

□ بغداد /المدى

دعا رئيس التجمع الصناعي عبد الحسن الشمري إلى ضرورة تشريع القوانين الداعمة للقطاع الصناعي الخاص لإسعافه، مشيراً إلى أن الاستثمار لا يعد حلاً للنهوض به. وقال الشمري بحسب(الوكالة الإخبارية للأنباء):إن تأخر الاقتصاد العراقي وعدم تطويره يرجع إلى تبوُّء أشخاص غير مهنيين وليسوا من ذوي الاختصاص مناصب اقتصادية كبيرة في الدولة، ما جعل القرارات الاقتصادية التي تصدر لا تخدم الاقتصاد الوطني.

وأضاف: على الحكومة أن تعزز الاقتصاد العراقي وتبنيه من خلال دعم القطاع الصناعي بكل ما يحتاج إليه لأنه سينوع مصادر الدخل وسيقضي على البطالة المستشرية بين الشباب العاطلين. وبين: أن تفعيل القطاع الصناعي الخاص يحتاج إلى حزمة من التشريعات القانونية التي تدعمه وتضمن حقوقه للنهوض به كقانون التعريفة الجمركية وحماية المنتج المحلي والضمان الاجتماعي، لافتاً إلى أن الاستثمار لا يساعد على نهوضه لأن المستثمر الأجنبي سيعتمد على الاستيراد الخارجي ولم يصنع السلع في داخل البلد ما يزيد عبئاً إضافيا للدولة. ويعاني القطاع الصناعي إهمالاً شديداً من خلال توقف المعامل الصناعية الكبيرة وعدم وجود دعم كامل للقطاع الخاص نتيجة للحروب التي مر بها البلد مما أثر على البنى التحتية لجميع القطاعات الاقتصادية ومن ضمنها القطاع الصناعي.

ترحيب بدخول بنوك أوروبية إلى البلاد

□ بغداد /المدى

عبّر البنك المركزي عن "استعداده لدعم أي مصرف استثماري أوروبي يرغب بدخول العراق إذا ما ثبت انه يخدم اقتصاد البلد".

وقال نائب المحافظ مظهر محمد صالح بحسب/نينا/ إن من شروط منح الإجازة لأي مصرف أجنبي يرغب بالعمل في العراق هي درجة تصنيف الجدارة للمصرف والتي يفضل أن تكون بدرجة+ AAA إضافة إلى شبكة المراسلين الدوليين التي يعتمدها المصرف الأجنبي ورأي السلطات النقدية بالمصرف في بلده الأم ونشاطات المصرف في العراق كأن تكون استثمارية أو تجارية أو غير ذلك".

وأكد أن البنك المركزي هو الجهة الوحيدة التي تمنح رخصة العمل المصرفي شريطة الالتزام بقوانين وأنظمة البنك وهو شرط أساسي لمنح الموافقة".

وأضاف أن" العراق بحاجة إلى وجود مصارف استثمارية أوروبية لأنها بوابة مهمة لدخول الاستثمار الأوروبي إلى البلد لأن ذلك سيخدم التنمية الاقتصادية بدخول المستثمرين الأجانب".وكان مجلس محافظة بغداد قد خاطب هيئة استثمار بغداد والبنك المركزي بتحديد إجراءات فتح مصرف استثماري أوروبي في العراق من قبل شركات أوكرانية.

وعلى صعيد ذي صلة أكد البنك المركزي أن وحدة مكافحة غسيل الأموال في البنك واجبها التدقيق في المعلومات الواردة إليها بشأن حالات التلاعب المالي في المصارف وليس من واجبها إلقاء القبض مباشرة على المخالفين.

وقال نائب محافظ البنك مظهر محمد صالح إن وحدة مكافحة غسيل الأموال في البنك تعمل يوميا على تدقيق الحسابات المصرفية للبنوك الحكومية والأهلية على حد سواء وإذا ما تم كشف تلاعب يرقى إلى جريمة غسل الأموال فإن الوحدة لديها تنسيق خاص مع جهاز الأمن الوطني الذي يقوم بإجراءات إلقاء القبض وغيرها.

وأضاف إن وحدة مكافحة غسيل الأموال تأسست بموجب القانون المرقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٤ وهي عبارة عن وحدة استخباراتية مالية تحقق في وجود التلاعب المالي لجميع المصارف العاملة في العراق.

وكان نائب محافظ البنك قد قال في وقت سابق إذا ما ثبت قيام أي مصرف بمخالفة شديدة تتعلق بغسيل الأموال ، فان للبنك صلاحية إغلاقه وتغريمه وعدم التعامل معه مجدداً" مشيراً إلى أن هناك أنواعا للمخالفات تقابلها إجراءات إدارية.

الاتصالات تبرم ملحق عقد لتجهيز كابلات ضوئية

□ بغداد /المدى

أبرمت الشركة العامة للاتصالات والبريد ملحق عقد مع شركة اوزدل التركية لتجهيز كابلات ضوئية مختلفة السعات بمبلغ قدره مليون دولار بهدف تعزيز وتوسيع شبكة الكابلات الضوئية الوطنية. وقال بيان صحفي إن هذا الملحق سيدخل حيز التنفيذ عند وصول الإشعار التحريري من شركة تسويق النفط (سومو) وسيتم شمول المواد المجهزة بتسهيلات الاتفاقية العراقية التركية ، وسيتم استخدام هذه الكابلات لتعزيز قدرات التراسل الضوئي في عموم أرجاء البلاد لاسيما وان الشركة العامة للاتصالات قامت بتوسيع مشاريع التراسل وإنشاء محطات ضوئية جديدة تخدم عملية تناقل البيانات والمعلومات بالإضافة إلى تأمين حزم تراسل عالية السعة لاحتياجات الكابلات البحرية المزمع إنزالها في مدينة الفاو بمحافظة البصرة. ومن الجدير بالذكر أن الشركة العامة للاتصالات تمكنت بنجاح من إنزال الكابل البحري GBI في مدينة الفاو قبل عدة أشهر ،ومن المؤمل أن تبدأ عملية تسويق السعات الخاصة به قريبا .